مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م33 ع3، ص ص: 131-140 (محرم 1442/ أكتوبر 2020)
DOI:10.4197/Islec.33-3.7

تداعيات انتشار فيروس كُورونا المُستجد على القطاع المصرفي والمالي في الدول العربية

الوليد أحمد طلحة
اقتصادي - الدائرة الاقتصادية - صندوق النقد العربي
أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة

المستخلص. تعقيبًا على دراسة بلوافي التي تناول فيها التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا من منظور إسلامي. تُرَكِّزُ هذه الورقة بدرجة رئيسة على تداعيات الجائحة على القطاع المصرفي في الدول العربية من خلال تناولها للأثر المباشر وغير المباشر، ومدى تأثر القطاعات الاقتصادية بتفشي فيروس كورونا. من ناحية أخرى، تطرقت المداخلة إلى جهود صندوق النقد العربي لدعم دوله الأعضاء في مواجهة تفشي الجائحة من خلال التسهيلات الإقراضية المدعومة بموارد الصندوق، ودعم الاستقرار المالي، وتعزيز هدف الشمول المالي.

الكلمات الدَّالة: كوفيد-١٩، صندوق النقد العربي، القطاع الملي، الاستقرار المالي، الشمول المالي

تصنيف JEL: E10, E4, E40, E44

تصنيف KAUJIE: B5, R81

المقدمة

بلا شك أن ما قدمه المؤلف من جُهد بحثي يعتبر بمثابة إضافة حقيقية للمكتبة العلمية الاقتصادية في مجال الاقتصاد الإسلامي وذلك من خلال دراسة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا من وجهة نظر إسلامية. في هذا الصدد، أثار الباحث عدد من الأسئلة الشيقة التي من الأهمية بمكان للباحثين العرب الوقوف عندها على الرغم من أن المؤلف أعطاها حقها وأجاب عليها بشيء من التفصيل، كما تنبع أهمية ورقة–بلوافي من مجموعة المقترحات والتوصيات التي قدمها على صعيد السياسات ولعل من ضمنها مقترح استحداث مادة علمية باسم "اقتصاديات الجوائح" تُدرس في الجامعات والمعاهد العليا، (بلوافي، ٢٠٢٠م، ص. ٦٧).

على الرغم من أن الدراسة تطرقت إلى تدخلات الحكومات والمصارف المركزية العالمية من خلال السياسات الاحترازية وحزم الدعم المالي التي تبنتها للحد من تفشي الجائحة، إلا أن مداخلتي ستتعرض بشيء من التفصيل إلى تداعيات الجائحة على القطاع المصرفي والمالي سيما وأن المؤلف لم يتناوله بشيء من التفصيل لضيق حيز الورقة ربما، كما سأتناول أيضًا جهود صندوق النقد العربي لمساندة الدول الأعضاء في مواجهة تفشي جائحة كورونا.

قبل الدخول في تفاصيل صلب المداخلة، أود فقط الإشارة إلى أن هذه الجائحة فريدة من نوعها، فعلى الرغم من أن جل الباحثين الاقتصاديين حول العالم قد أشاروا إلى مقارنتها مع عدد من الأزمات الاقتصادية والمالية على مر التاريخ، إلا أنني أشعر ببعض التحفظ حيال ذلك، وقد اتفق معهم في شيء يسير من وجهات نظرهم. أغلب الدراسات تتخذ من الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨م مرجعيه لها عند الحديث عن التداعيات الاقتصادية للجائحة، مثل انكماش الاقتصاد العالمي، أو عمق وفترة الركود الاقتصادي الذي من المتوقع أن يشهده الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الأزمتين.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هنالك مجموعتين من القطاعات في الأدب الاقتصادي من الأهمية بمكان التطرق إليهما لتسهيل مهمة القارئ والتسلسل المنطقي لرحلة جائحة كورونا عبر المتغيرات الاقتصادية المختلفة. المجموعة الأولى، تُعرف بالقطاعات الإنتاجية؛ أي النشاط الحقيقي (real sector) وهي تلك التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة وبالتالي تحديد النمو الاقتصادي المستدام مثل (القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، القطاع الصناعي بشقيه التحويلي وغير التحويلي، القطاع الخدمي بما في ذلك كافة الخدمات). أما المجموعة الثانية فهي تنضوي تحت مفردة القطاع المالي (financial sector)؛ وتضم مجموعة من المؤسسات المهمة، كالمصارف التجارية والمتخصصة، ومؤسسات التأمين.

يرى مُعد هذه المساهمة بوجود أوجه اختلاف ما بين تداعيات فيروس كورونا الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٠م، والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م، وبقية الأزمات الاقتصادية على مر التاريخ مثل أزمة النفط، وحتى الكساد العالمي العظيم، حيث تتمثل أوجه الاختلاف في أربعة نقاط رئيسة (جذور الأزمة "نقطة البداية"، نطاق التغطية، القطاعات المتأثرة، السياسات الاحترازية المتبناة).

تختلف التداعيات الاقتصادية للجوائح عن الأزمات الاقتصادية بحيث أنها تنشأ عن القطاع الصحي لارتباطه الوثيق ولدوره الكبير في محاربة الجوائح والذي يُعتبر أحد قطاعات البنية التحتية، وبالتالي يكمن هنا الفرق في أن الازمات الاقتصادية والمالية تنشأ عن قطاع المال والأعمال بحيث يكون أول المتأثرين فيها القطاع المالي بالتالي يمتد

الأثر بعد ذلك إلى القطاعات الإنتاجية، ومن ثم قطاعات البنية التحتية في الأجلين المتوسط والطويل، أما الأزمات الاقتصادية والمالية الناتجة عن الجوائح والأوبئة قد تختلف بعض الشيء بحيث أنها تأخذ الاتجاه المعاكس.

بدا شهر مارس بمثابة الشهر الكابوس (The Nightmare month)؛ ليس فقط بالنسبة لدولة بعينها أو إقليم جغرافي محدد، بل للعالم أجمع. في هذا الشهر بدأت عمليات الإغلاق الدولي والإقليمي والمحلي، كما بدأت جولات خفض الفائدة لجميع المصارف المركزية العالمية، فضلاً عن حزم التحفيز المالي لدعم جهود الدول للتصدي للأزمة. في هذا الشهر، بدأ سكان العالم أجمع يتحسس شبح الفيروس الحقيقي على مستويات المعيشة من فقدان للوظائف، وانخفاض لمستويات الدخول، وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية اللازمة في بعض الدول ما فاقم من معدل الوفيات بأمراض أخرى غير كورونا. من ناحية أخرى، نجد أن الأزمة المالية العالمية محدودة النطاق الجغرافي وعلى الرغم من أن أثارها امتدت إلى غالبية دول العالم، إلا أن بعض الدول وبالأخص تلك التي تتبع النظم الإسلامية في معاملاتها الاقتصادية والمالية لم تتأثر بها.

قدد تتشابه الازمات الاقتصادية الناتجة عن الجوائح والأوبئة عن الأزمات الاقتصادية والمالية في أن الاتجاه الشائع لصناع السياسات الاقتصادية هو تحفيز الطلب الكلي من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية، وبالتالي قد يختلف الركود الاقتصادي المرتبط بهذه الجائحة كثيرًا عن ذلك الركود الناتج عن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م، وذلك من واقع تباطؤ محددات الطلب الكلي في ظل الحزم التحفيزية المقدمة نتيجة لعمليات الاغلاق العالمي (Global Lockdown). وبالتالي ما أوصى به مؤلف الدراسة بلوافي باستحداث مادة جديدة لكليات الاقتصاد في الجامعات بعنوان "اقتصاديات الجوائح" يعتبر غاية في الأهمية وبمثابة فرصة طيبة لإبراز الاختلافات بين ما تفرزه الجوائح والأوبئة من أزمات اقتصادية، وبين الأزمات الاقتصادية التي تنشأ عن السوق المالي والمصرفي ذات نفسه.

١- القطاع المصرفي في ظل تفشي الجائحة (الاقتصادات العربية أنموذجا)

يعتبر الاستقرار المالي أحد أهم الأهداف التي تسعى المصارف المركزية إلى تحقيقها، كما انه (القطاع المالي) يعتبر أحد القطاعات التي نالت قسطًا لا يُستهان به من تداعيات تفشي الجائحة. لكن بالعودة إلى تسلسل آثار الوباء عبر القطاعات الاقتصادية، نجد أن القطاع المصرفي تأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بتفشي فيروس كورونا فيما أسميته بالأثرين المباشر وغير المباشر على القطاع المصرفي في الدول العربية كما يتضح من التفصيل أدناه.

١-١. الأثر المباشر

عند الحديث عن القطاع المصرفي والمالي نستصحب معنا عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس أثر الصدمات الخارجية ومخاطر الاقتصاد الكلي على أداء المصارف التجارية، وبدرجة رئيسة مؤشرات السلامة المالية (Financial Soundness Indicators). على خلاف الأزمات الاقتصادية الأخرى، تعتبر المجموعة الأولى التي تُعرف بالقطاعات الإنتاجية، صاحبة النصيب الأكبر من الأثر المباشر لجائحة كورونا المُستجد (كوفيد-١٩)، بالأخص القطاع الخدمي (الطيران، السياحة، والصحة). فبعد الإعلان عن أول حالة إصابة بالفيروس في الصين والإشارة إلى خطورة وسرعة انتشار الفيروس، بدأت دول العالم باتخاذ تدابير أولية لمنع تسلسل الفيروس لداخل دولها سيما وأن الصين تمثل مصدرًا مهمًا للسياح في دول العالم الأخرى وأن المجتمع الصيني الأكثر تجوالاً حول العالم ما

ساهم في انخفاض إيرادات القطاع السياحي في تلك الدول ما دعا الكثير من الشركات العاملة في هذا القطاع السياحي إلى تخفيض العمالة وتوفيق أوضاعها لتتماشي مع المتغيرات الجديدة.

ومع مرور الوقت، بدأ قطاع الطيران يتأثر شيئًا فشيئا جراء الهلع والخوف الذي أصاب المسافرين ما دعا جلهم إلى إلغاء رحلاتهم وصرف النظر عن وجهاتهم السياحية وبالتالي إلغاء عدد من الرحلات الجوية لشركات الطيران العالمية، أدى ذلك إلى انخفاض إيرادات قطاع الطيران. حيث تشير الدراسات إلى أن رحلة تعافي قطاع الطيران من المتوقع أن تكون طويله في ظل توقع الإحجام عن السفر، والارتفاع المتوقع في كلفة الطيران، والترسخ التدريجي لثقافة العمل والتدريب عن بعد، وبالتالي من المتوقع تراجع أعداد المسافرين جوا بنحو ١,٥ مليار مسافر، وفقدان عائدات بقيمة ٢٧٣ مليار دولار وفق الفرضية المتشائمة لأثر فيروس كورونا على قطاع الطريان العالمي (عبدالمنعم وإسماعيل، ٢٠٢٠م، ص. ١).

وتشير دراسة (عبدالمنعم، إسماعيل، وقاسم، ٢٠٢٠م، ص. ٢)، إلى انخفاض اعداد السائحين حول العالم بنسبة ٢٢ في المائة خلال الأشهر الثلاث الأولى من عام ٢٠٢٠م نتيجة تداعيات الجائحة على القطاع وما صاحبها. مما قد يؤدى إلى تراجع إيرادات قطاع السياحة بما يتراوح بين ٦٠-٨٠ في المائة خلال ٢٠٢٠م مما يهدد القطاع بفقدان حوالي ٥٠ مليون وظيفة.

بالإضافة إلى ذلك، بما أن الأثر الاقتصادي والمالي ناتج عن أزمة صحية بالدرجة الأساس، فقد واجه قطاع الصحة تحديات منذ الفترات الأولى لتفشي الفيروس تمثلت في العجز الكبير في الخدمات الصحية الناتج عن تفاقم الطلب على هذه الخدمات مقابل قلة المعروض من قبل الحكومات في بعض الدول وبالتالي أدى ذلك إلى ضغوطات على الحكومات للاستدانة المحلية والخارجية لدعم القطاع الصحي وبالتالي تفاقم المديونية. مما سبق نخلص إلى أنه في بداية تفشي الجائحة وقبل إعلان منظمة الصحة العالمية القاضي بأن فيروس كورونا جائحة عالمية، كان الأثر إلى حدٍ ما ضئيلاً على أداء المصارف التجارية والقطاع المالي بصورة عامة.

١-٢. الأثر غير المباشر

شيئًا فشيئا، تلمس القطاع المصرفي تداعيات الجائحة عليه. نتيجة لانخفاض إيرادات الشركات العاملة في قطاع خدمات السياحة والفندقة نتيجة عمليات الإغلاق الكلي والجزئي التي أجبرت هذه الشركات للتوقف عن عملها ما أدى إلى ارتفاع حجم الخصوم (المطلوبات) مقابل الأصول وبالتالي الصعوبة في مواجهة التزاماتها تجاه القطاع المصرفي. غير أن استجابة القطاع المصرفي للجائحة يتباين بين الدول التي تتمتع بقطاع مصرفي متين وتلك التي تعاني من هشاشة قطاعها المصرفي.

في السياق نفسه، يشير تقرير صندوق النقد العربي عن تداعيات الجائحة على الاستقرار المالي (عبيد، ٢٠٢٠م، ص. ١٥) إلى أن التدفقات النقدية للقطاعين المصرفي والمالي تأثرت سلبًا من خلال احتمالية تعثر عملاء المصارف والمؤسسات المالية من القطاع (أفراد وشركات)، مما يتطلب إجراءات فورية من قبل المصارف المركزية، بشكل يحافظ على صحة ومتانة القطاع المالي واستمراريته وفق قواعد العمل المصرفي والمالي السليم، والحفاظ على استدامة الشركات، خاصة منها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعمل معظمها في القطاعات المتأثرة (السياحة، السفر، النقل،...إلخ)، إضافةً لحماية الأفراد من مخاطر تعثرهم وقدرتهم على السداد، حفاظًا على تصنيفهم الائتماني.

في خضم ذلك، وفي ظل الدور الذي يلعبه المصرف المركزي كمساند وداعم للمصارف التجارية، ومن أجل الحد من تداعيات الجائحة غير المباشرة على القطاع المصرفي، بدأت المصارف المركزية توظيف أدوات السياسة النقدية المتاحة لتخفيف الأثر؛ حيث اتخذت في هذا الشأن مجموعة من السياسات الكفيلة لتحفيز النشاط الاقتصادي عبر قنوات انتقال آلية السياسة النقدية الأكثر شيوعًا مثل قناتي سعر الفائدة، والائتمان المصرفي. حيث لجأ البعض إلى خفض أسعار الفائدة وتوظيف عمليات السوق المفتوحة، في حين لجأ البعض الآخر إلى استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة المصارف التجارية على منح التمويل. وبالتالي فان جولات الخفض لأسعار الفائدة التي تمت خلال شهر مارس ٢٠٢٠م وبنسب متقاربة من بعضها البعض من شأنها دعم مستويات السيولة التي تأثرت عام ٢٠١٩م بظروف تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية (طلحة، ٢٠٢٠م أ، ص. ١٦).

لا شك في أن السياسة النقدية بجانب السياسة المالية ساهمت بفاعلية في تخفيف الضغوط التي مارستها الجائحة على المدى القصير، لكن على المدى المتوسط والطويل هناك عبء آخر متمثل في الركود الاقتصادي الناتج عن تداعيات الجائحة. فعلى الرغم من نجاعة السياسات النقدية التوسعية خلال فترة الأزمات وما تلعبه من دور فعال في تحفيز الطلب المحلي من خلال تحفيز الاستثمار والاستهلاك المحليين، إلا أنه خلال هذه الجائحة وما صاحبها قد أدى إلى تحجيم مكونات الطلب المحلي والخارجي على الرغم من حزم التحفيز سابقة الذكر. إلا إنه من المتوقع أن يستجيب الاستهلاك والاستثمار العام إلى الحزم التحفيزية للحكومات والمصارف المركزية عقب العودة التدريجية لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتي بدأت غالبية الدول في تدشينها.

تشير بعض الدراسات إلى أن حزم التحفيز العالمية على مستوى الحكومات والمصارف المركزية بلغت حوالي ٦ تريليون دولار أمريكي، في حين بلغت حزم التحفيز العربية في الربع الثاني لعام ٢٠٢٠م ما يقارب ٢٠٨ مليار دولار أمريكي أي ما يعادل ٣,٤ في المائة من إجمالي الحزم العالمية (عبدالمنعم وطلحة، ٢٠٢٠م، ص٣)، ذلك مقابل حوالي ١٩٤ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٠م أي بزيادة قدرها ٧,٢ في المائة حيث يُعزى ذلك لتسارع وتيرة المستجدات خلال فترة تفشي الجائحة. جاء ذلك نتيجة للتحركات العاجلة من قبل الدول العربية لكبح جماح الجائحة.

من جانب آخر، من الأهمية بمكان الإشارة إلى تباين طرق الدعم المقدمة من قبل الحكومات العربية. بعضها قام بإنشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية، والقطاع الخاص كما في المغرب والكويت، بينما لجأت دول أخرى مثل السودان إلى إنشاء صندوق تكافلي للحد من انتشار الفيروس يتلقى من خلاله التبرعات من داخل وخارج السودان بالإضافة إلى بعض الإجراءات المصرفية والمالية الأخرى (طلحة، ٢٠٢٠م أ، ص٢٩). من جانب آخر لجأت غالبية الدول العربية إلى تقديم الدعم اللازم عبر مصارفها المركزية من خلال خفض أسعار الفائدة الأسمية كما سبق الإشارة إليه.

بالإضافة إلى ذلك، تواصلت جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الحد من تداعيات فيروس كورونا على مقومات الاستقرار المالي منها على سبيل المثال تحرير وخفض أدوات راس المال لمواجهة التقلبات الدورية فضلاً عن خفض أوزان المخاطر بالنسبة لكفاية رأس المال لبعض القطاعات. كما قامت عدد من المصارف المركزية

ومؤسسات النقد العربية بتخفيض نسبة تغطية السيولة عن النسبة المعيارية البالغة ١٠٠ في المائة، ووضع سقوف على مؤشر نسبة الدين إلى الدخل ومؤشر نسبة القرض إلى القيمة (عبيد، ٢٠٢٠م).

على مستوى المالية الإسلامية، وفي حدود اطلاعي، تعتبر دراسة بلوافي من الدراسات القلائل التي تناولت تداعيات الجائحة الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر إسلامية، إذا لم تكن الأولى من نوعها، ويسعدني في هذا الجزء الإشارة إلى دراسة (عبدالمنعم، قعلول، وقندوز ٢٠٢٠م) التي تستعرض الممارسة العملية للمصارف الإسلامية في الدول العربية خلال فترة الجائحة بالأخص فيما يتعلق باحتساب فجوة الائتمان المصرفي كمعيار لاستخدام أداة هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Counter Cyclical Capital Buffer) مما يجعله ضروريًا في أوقات الأزمات وتؤكد عليه الظروف الحالية الناتجة عن تفشي جائحة فيروس كورونا المُستجد.

٢. جهود صندوق النقد العربي لدعم دوله الأعضاء في مواجهة تفشي الجائحة

انعكس تباطؤ الطلب العالمي في ظل التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض كميات الانتاج النفطي في عدد من الدول العربية المصدرة للنفط على المُسجل في عام ٢٠١٩م الذي بلغ نحو 2.0 في المائة في ضوء التداعيات المرتبطة بفيروس كورونا، من المتوقع انخفاض معدل النمو الاقتصادي للدول العربية في عام ٢٠٢٠م إلى نحو نصف مستوياته المتوقعة قبل انتشار الفيروس، ذلك بافتراض تمكن العالم من احتواء الآثار المباشرة وغير المباشرة للفيروس خلال النصف الأول من العام وعدم حدوث حالات "إغلاق" واسعة النطاق، في حين من المتوقع أن تشهد الاقتصادات العربية ركودًا في حالة ما إذا استمر تأثير الفيروس خلال كامل عام ٢٠٢٠م. في حين يتوقع تعافي النشاط الاقتصادي في الدول العربية في عام ٢٠٢١م. (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠م). ومن أجل دعم الدول الأعضاء للتخفيف من حدة الركود وطول مداه قام صندوق النقد العربي بعدد من المبادرات ومن ذلك:

٢-١. التسهيلات الإقراضية المدعومة بموارد الصندوق

لمواجهة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، وفّر صندوق النقد العربي موارد مالية لعدد من دوله الأعضاء في شكل قروض جديدة، أو سحب على القروض القائمة، حيث طبّق الصندوق إطار الإجراءات السريعة بما يمكّن دوله الأعضاء المقترضة من الاستفادة من هذه الموارد بأسرع ما يمكن. حيث بلغ حجم الموارد التي تمت الموافقة عليها حوالي ٣٠٤,٢ مليون دينار عربي حسابي، ما يعادل حوالي ١,٣ مليار دولار أمريكي، ذلك منذ بداية عام ٢٠٢٠م (طلحة، ٢٠٢٠م، ب، ص٣). يأتي توفير هذه الموارد لدعم الاحتياجات الطارئة لميزان المدفوعات جراء انخفاض التدفقات المالية الخارجية بسبب تراجع عائدات السياحة والصادرات وتحويلات العاملين الناتجة عن عمليات الاغلاق واسعة النطاق. كما دعمت قروض الصندوق الإصلاحات في مالية الحكومة بهدف توفير موارد مالية لدعم برامج الحكومة خاصة تلك المتعلقة بتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كذلك دعمت قروض الصندوق برامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي من خلال تعزيز التقنيات المالية والابتكار ووسائل الدفع الالكتروني التي ظهرت الحاجة إليها بشكل أكبر بالتزامن مع ظهور جائحة كورونا.

كما يدرس الصندوق في الوقت الحالي طلبات عدد من الدول الأعضاء للاستفادة من موارده المالية، ويعمل على

استكمال الإجراءات في هذا الشأن، بما يكفل توفير الدعم بأقصى سرعة ممكنة، وبما يمكن الدول الأعضاء من استيفاء احتياجات التمويل وتعزيز مواقفها المالية لمواجهة التحديات المختلفة خاصةً في مثل هذه الأوقات. ويتابع الصندوق عن كثب تطورات الاقتصادات العربية والتحديات التي تواجهها، ويعمل من خلال شراكة مثمرة مع الحكومات العربية على توفير أنجع السبل لمواجهة التحديات المختلفة.

٢-٢. دعم الاستقرار المالي

نظم صندوق النقد العربي خمس اجتماعات افتراضية حتي يونيو ٢٠٢٠م لمدراء إدارات الرقابة المصرفية والاستقرار المالي والمعلومات الائتمانية في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في إطار سلسلة الاجتماعات لمناقشة تداعيات فيروس كورونا المُستجد على الاستقرار المالي والرقابة المصرفية وصناعة المعلومات الائتمانية في الدول العربية، بمشاركة مؤسسات دولية ومصارف مركزية عالمية كصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، ومعهد الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، ومؤسسة التمويل الدولية وبنك إنجلترا وبنك هولندا وجامعة بورتلاند الأمريكية. شكل الاجتماع فرصة لمتابعة تبادل التجارب والآراء حول المستجدات المتسارعة بخصوص أثر فيروس كورونا على الاستقرار المالي في الدول العربية، والحوار حول التداعيات واتجاهاتها، والإجراءات والسياسات المناسبة الآنية والمستقبلية مثل (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠م، ص ٢):

- طرق استخدام هوامش رأس المال والسيولة في حال امتدت الأزمة.
- وسائل تدخل المصارف المركزية لتعزيز الاستقرار المالي.
- الخيارات المتاحة إذا ما استمرت الأزمة إلى ما بعد نهاية العام الحالي.
- تقييم المخاطر النظامية التي قد تهدد الاستقرار المالي.
- تقييم مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق في المرحلة الحالية والمرحلة المقبلة.

٢-٣. الشمول المالي

بالتعاون مع شركائه في مبادرة الشمول المالي (FIARI) Financial Inclusion for the Arab Region Initiative يكثف صندوق النقد العربي خلال اجتماعاته الدورية مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهوده خلال فترة تفشي فيروس كورونا لدعم دوله الأعضاء في مواجهة تداعيات الجائحة على الخدمات المالية والشمول المالي والحاجة لتعزيز الانتقال للخدمات المالية الرقمية، كما تم التطرق إلى أهمية التحول الرقمي للخدمات المالية والمصرفية ولأنظمة وأدوات الدفع في رفع مستوى الشمول المالي في الدول العربية ومواجهة الأزمة التي سببتها جائحة فايروس كورونا، بالتركيز على دور مقدمي خدمات التقنيات المالية في العالم العربي في توفير وتطوير الخدمات المالية الرقمية المتنوعة، إلى جانب أهم التطورات والتوجهات العالمية المتعلقة بعملات البنوك المركزية الرقمية.

يتم التركيز على أهم الركائز والأسس المطلوبة للتحول الرقمي للخدمات المالية والمصرفية، المتمثلة في اعتماد الهوية الرقمية التي تساعد في عملية إثبات هوية العملاء لتمكينهم من فتح الحسابات عن بعد، وفتح أنظمة المدفوعات لجميع مقدمي الخدمات المالية دون تمييز لخلق بيئة تنافسية بينهم، إضافة لتحفيز استخدام خدمات الدفع الرقمية وتوسيع البنية التحتية وتطوير نوعية الخدمات المالية الرقمية. ولتحقيق هذه الأهداف، يناقش شركاء المبادرة خلال هذه الاجتماعات الأدوات المقترح استخدامها لتحفيز خدمات التقنيات المالية الحديثة ودعم توسعها وانتشارها، ومن أهمها بناء التشريعات المناسبة والملائمة التي تساعد مثل هذه الحلول الجديدة

والمبتكرة على الانتشار، بما يضمن السماح للانضمام والمشاركة في أنظمة الدفع الوطنية (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠م، ص٥)، حيث شملت المحاور كل من الآتي:

- متطلبات تقوية البيئة التنظيمية للشمول المالي ودعم الابتكار في التقنيات المالية.
- دور العملات الرقمية للبنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي.
- مستقبل أدوات ونظم الدفع في ظل العملات الرقمية المشفرة.
- سبل تشجيع التحول المالي الرقمي في الدول العربية.

٣. الخاتمة

نخلص من هذه المداخلة الى عدد من النقاط المهمة والمتمثلة في أن الازمة الاقتصادية الناتجة عن تفشي جائحة كورونا تركت أثرًا كبيرًا على الحياة الاقتصادية على مستوى الفرد والمجتمع والدولة على حد سواء. وتتباين التوقعات ما بين ركود قصير ينحصر مداه في العام ٢٠٢٠م بحيث تستعيد الاقتصادات عافيتها بحلول عام ٢٠٢١م، وبين إمكانية حدوث موجه أخرى من الوباء تزيد المشهد الاقتصادي والاجتماعي تعقيدًا.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

بلوافي، أحمد (٢٠٢٠م). التَّدَاعيات الاقتصادية والاجتماعية لفَيروس كُورونا المُستجد (كُوفيد-١٩): وجهة نظر إسلامية. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م٣٣، ع٣، أكتوبر ٢٠٢٠م، ص ص: ٤٣-٧٤.

عبدالمنعم هبة، وطلحة الوليد (٢٠٢٠م). حزم التحفيز المتبناة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا في الدول العربية. يونيو ٢٠٢٠م، أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

عبدالمنعم، هبة وإسماعيل، محمد (٢٠٢٠م) "تداعيات فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران في الدول العربية"، مايو ٢٠٢٠م، أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

عبدالمنعم، هبة وإسماعيل، محمد وقاسم، جمال (٢٠٢٠م) "تداعيات أزمة فيروس كورونا المُستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي" يوليو٢٠٢٠م، أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

طلحة الوليد (٢٠٢٠م ب)" "مخاطر الدين العام في ظل تفشي فيروس كورونا"، الوليد طلحة، يونيو. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

طلحة الوليد (٢٠٢٠م أ) "التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية: الوليد طلحة"، أبريل أبو ظبي صندوق النقد العربي.

عُبيد رامي (٢٠٢٠م) "جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الحد من تداعيات فيروس كورونا على مقومات الاستقرار المالي" يونيو. أبو ظبي صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي (٢٠٢٠م أ)، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، إبريل.

صندوق النقد العربي (٢٠٢٠م)، "دليل الإجراءات والمبادئ الإرشادية العامة لتعامل السلطات الإشراقية مع تداعيات الأزمات على أسواق المال في الدول العربية"، يونيو.

صندوق النقد العربي (٢٠٢٠م)، "الاجتماعات الافتراضية لمناقشة تداعيات فيروس كورونا على الاستقرار المالي والرقابة المصرفية والمعلومات الائتمانية"، يونيو.

صندوق النقد العربي (٢٠٢٠م)، "الاجتماعات الافتراضية لمدراء إدارات الشمول المالي ونظم الدفع والبنية التحتية المالية في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حول تداعيات فيروس كورونا على الخدمات المالية"، يونيو.

Translation of Arabic References

Abdulmunim Hibah, Ismaeel Muhammad (2020). *Tadaaiat Virus Corona Almustajid ala Qitaa Altaiaran fi Alduwal Alarabiah*. May 2020. Abu Dhabi: Sunduk Alnaqd Alarabi.

Abdulmunim Hibah, Ismaeel Muhammad, Qasim Jamal (2020). *Tadaiat Virus Corona Almustajid ala Qitaa Alsiahah fi Alduwal Alarabiah wa Siasat Daam Altaafi*. July 2020, Abu Dhabi; Sunduk Alnaqd Alarabi.

Abdulmunim Hibah, Talha Alwaleed (2020). *Hizam Altahfeez Almutabanah li Muajahatt Virus Corona fi Alduwal Alarabiah*. June 2020. Abu Dhabi: Sunduk Alnaqd Alarabi.

Belouafi, Ahmed (2020). *Ay-Tadaiyyat al-Iqtisadiyyah Wa Al-Ijtimaiyyah Li Fairus Corona Al-Mustajid (COVID-19); Wijhan Nazer Islamiyyah*. KAUJIE, October 2020, Vol. 33, No. 3, pp. 45-78.

Sunduk Alnaqd Alarabi (2020). *Alijtimaat Aliftiradiah li Mudaraa Idarat Alshumool Almali wa Nozum Aldaffa wa Alboniah Altahtiah Almaliah fi Almasarif Almarkaziah wa Mussasat Alnaqd Alarabyiah Hawul Tadiaat Virus Corona ala Alkhadamat Almaliah*. June 2020. Abu Dhabi: Sunduk Alnaqd Alarabi.

Sunduk Alnaqd Alarabi (2020). *Alijtimaat Aliftiradiah li Munakashat Tadiaat Virus Corona Ala Alistiqrar Almali wa Alraqaba Almasrafiah wa Almaalumat Alitimaniah*. June 2020. Abu Dhabi: Sunduk Alnaqd Alarabi.

Sunduk Alnaqd Alarabi (2020). *Daleel Alijraat wa Almabadee Alirshadiah Alamah li Tamul Alsultat Alishrafiah ma Tadaiat Alazamat ala Aswaq Almal fi Alduwwal Alarabiah.* June 2020. Abu Dhabi: Sunduk Alnaqd Alarabi.

Sunduk Alnaqd Alarabi (2020a). *Taqreer Afaq Aliqtisad Alarabi*. April 2020. Abu Dhabi: Sunduk Alnaqd Alarabi.

Talha Alwaleed (2020a). *Altadaiat Aliqtisadiah li Virus Corona Almustajid Ala Alduwal Alarabiah*. April 2020. Abu Dhabi: Sunduk Alnaqd Alarabi.

Talha Alwaleed (2020b). *Makatir Aldain Alam fi Dhil Tafashi Virus Corona*. June 2020. Abu Dhabi: Sunduk Alnaqd Alarabi.

Ubaid Rami (2020). *Juhood Almasarif Almarkaziah wa Musassat Alnaqd Alarabiah fi Alhadd min Tadaiat Virus Corona Ala Mukawimat Alistiqrar Almali*. June 2020. Abu Dhabi: Sunduk Alnaqd Alarabi.

الوليد أحمد طلحة اقتصادي بصندوق النقد العربي، قبل الالتحاق بالصندوق عمل طلحة ببنك السودان المركزي خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٨م) كما عمل كمستشار اقتصادي لمنظمة العمل الدولية حيث ترأس حينها الفريق الوطني لصياغة السياسة الوطنية للتشغيل. بالإضافة الى ذلك، عمل د. طلحة كمتعاون مع بعض الجامعات السودانية لتدريس مواد الاقتصاد الكلي والجزئي على مستوى البكالوريوس والماجستير. كما عمل كذلك كمساعد باحث بكلية الاقتصاد في جامعة طوكيو. دكتور طلحة حاصل على دكتوراه في الاقتصاد وماجستير الدراسات المصرفية من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة الى درجة الماجستير في السياسات الاقتصادية من جامعة طوكيو، ونال بكالوريوس الشرف في العلوم المصرفية والمالية من أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية. لديه عدد من الدراسات والبحوث المنشورة في مجالات مختلفة تشمل بالإضافة الى السياسات النقدية والمالية كل من الاقتصاد الرقمي، ودعم تنميه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. البريد الإلكتروني: elwaleed.mohamed@amf.org.ae

The Implications of the New Corona Virus outbreak on the Banking and Financial Sector in the Arab Countries

El-Waleed Ahmed Talha

Economist, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, UAE

ABSTRACT. Commenting on the study by Belouafi, in which he dealt with the economic and social implications of the Corona virus from an Islamic perspective, this paper focuses mainly on the repercussions of the pandemic on the banking sector in Arab countries by addressing the direct and indirect impact. The paper also discusses the extent to which other economic sectors have been affected by the outbreak of the Coronavirus. On the other hand, this comment also mentions the efforts of the Arab Monetary Fund to support its member states in facing the outbreak of the pandemic through lending facilities supported by the Fund's resources, supporting financial stability, and promoting the goal of financial inclusion.

***KEYWORDS*:** COVID-19, AMF, financial sector, financial stability, financial inclusion.

***JEL CLASSIFICATION*:** E10, E4, E40, E44

***KAUJIE CLASSIFICATION*:** B5, R81